

السياسة التعليمية في دولة الكويت

إعداد الباحثة : تهاني بدر الدويلة
الرقم الجامعي : 207121238

مقدم لأستاذ المقرر : أ. د. علي أسعد وطفة
متطلب مقرر : اتجاهات معاصرة في التربية

2009 م

مقدمة

السياسة التعليمية في دولة الكويت تمر بأزمات عدة بسبب عدم وضوح المعالم السياسية للسياسة التعليمية ويقول الفيلسوف اليوناني أفلاطون " فساد النظام التعليمي ، يؤدي إلى فساد الأنظمة الاجتماعية الأخرى " والفساد هنا لا يتوقف على الجانب الأخلاقي للكلمة ، ولكنه يتجاوز مؤثراً في بقية الجوانب الأخرى ، وهذا يدل على أن النظام التربوي له دوره الفعال في تطور الأنظمة المجتمعية الأخرى ، والتي يتبادل معها عوامل التأثير والتأثير .

وهذه الأهمية الكبرى للنظام التربوي تحتم على الدول إعطاءه أولوية في سلم الاهتمامات . ولا سلاح لها في التطور والرقي سوى والتعليم ، فيه تتقدم الأمم وتحقق أهدافها وطموحاتها التي تزداد يوماً بعد يوم . وعندما أكتسب التعليم صفته على أنه نظام وطني منذ ما يقارب قرنين(1) أصبحت له سياسة قومية تحكمه في وظائفه وأهدافه وتنظيمه وإدارته وتدريبه وتقييمه وتطويره .

وفي الألفية الثالثة لم يعد التعليم حراً بل أصبح يمارس في مؤسسات نوعية لها استقلاليتها الوظيفية ولها مرجعيتها ويترجم سياسات تتعدد وتتعارض فيما بينها- من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار- وهي تعبر عن إيديولوجيات أو مذاهب ، ومصالح هيئات وقد تكون جماعات دينية أو طبقية أو ثقافية مختلفة ، ولم يعد يسير التعليم بتقاليد موروثة ، ويعمل لغايات تعليمية ضيقة ، وإنما أصبح له سياسته التي تعبر عن مصالح الوطن العليا في أمنه وتقدمه ورفاهية شعبه وتنمية أفراده ، ونركز على أن لا تطور للمجتمع الا بتطور تعليمية ولا تطور للتعليم دون تحديد سياسة تعليمية واضحة .

(1) محمود قمبر (2000) بانوراما الأصول العامة للتربية ، الدوحة ، دار الثقافة ، ص 174 .

ومن هنا أصبح لسياسة التعليم أهميه حيوية . إذ فيها يختزل صلاحيته وانتظامه وفاعليته ، بل أصبحت السياسة تختزل في يومنا هذا كل سياسات الدولة في التعليم ، فالتقدم العسكري والتفوق العلمي والنمو الاقتصادي وتحديث المجتمع وتطوير التكنولوجيا وتحسين الحياة ، كل ذلك بات موكولاً للتعليم تنهض به سياسته ، ويتم تحقيقه على مقاعد الدراسة وداخل فصول المدرسة ، كذلك يؤدي إتباع سياسة تعليمية معينة إلى تأثير واضح على التفاعل في نطاق العملية التعليمية بشكل عام

أصبحت سياسة التعليم صناعة رفيعة يتعلم المختصون أصولها ، وتقوم على موضوعية التقييم لواقع التعليم وحصر أزماته ومشكلاته والتعرف على آراء النخب المثقفة والجماعات السياسية والكتل النيابية والاستجابات العقلانية لرغبات الجماهير في تعليم متجدد يحقق الآمال المشروعة لكل أفراد المجتمع ، وهذا يرجع أيضاً لأثر السياسة العامة على وضع السياسة التعليمية في كل دولة .

ودولة الكويت من الدول التي أولت النظام التعليمي أهمية قصوى منذ عهد الكتاتيب ، وبظهور أول مدرسة نظامية في الكويت (المباركة 1911 م) بدأت الخطوات التنظيمية الأولى للتعليم في الكويت ، ومع نمو الحركة التعليمية ازداد الاهتمام به ، حيث بدأت الزيادة تتضح في الجانب الكمي لعدد المدارس والمعلمين والمتعلمين ، وعندما شعرت الكويت بأنها بحاجة ماسة لمراجعة النظام التعليمي استدعت الخبرين العربيين إسماعيل قباني ومتى عقراوي ليقوما بكتابة تقرير عن التعليم في الكويت متضمنا الخطط الإصلاحية والنظرية المستقبلية للتعليم ، وفي عام 1957 م قدما تقريرهما الشهير باسميهما ، ليكون أولى الخطوات العامة لوضع البنى الأساسية للتعليم متضمنا أهدافاً وسياسات تعليمية لدولة الكويت .

بعد حصول دولة الكويت على استقلالها ، ومع استحداث الوزارات ، أبدت الكويت اهتماماً كبيراً الجانب التعليمي ، مما جعلها تضمن الدستور مواد تؤكد على حق المواطن الكويتي في التعليم والرعاية ، وهذا ما جعل التعليم مجانياً في الكويت من

مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية إضافة لإلزامية التعليم من المرحلة الابتدائية إلى نهاية المرحلة الثانوية .

وقد رافق ذلك زيادة في الميزانية المرصودة ، ووضع أهداف تسعى لتحقيقها ، والنهوض بالدولة ، مستندة على فكرة الاستثمار الأمثل للإمكانات البشرية والمادية ، ووصفة الإسلام والعروبة والعالمية والحرص على التعلم والنهوض في المجتمع من أساسيات التعلم .

وبذلك حدث تغير كبير في الكم والنوع في التعليم في ذلك الوقت ، وفي منتصف الستينيات (1966) تم إنشاء جامعة الكويت لتتضح معالم النظام التعليمي ، من خلال الأهداف التي أصبحت تنشدها التربية في الكويت وليستمر الاهتمام بالتعليم حتى يومنا هذا .

خلال تلك الفترات التي مر بها التعليم في دولة الكويت ، تم وضع العديد من الخطط والبرامج والاستراتيجيات التعليمية ، التي تحاول أن تحقق أهداف وفلسفة التربية ، والمتمثلة بدرجة كبيرة في إيجاد المواطن الصالح والمنتظم لوطنه وأمتة العربية والإسلامية والعالمية مع حرصه على التعليم والعمل .

الكويت اليوم في بداية قرن جديد ومن الاهتمام بالسياسة التعليمية بعد دعوة صاحب السمو أمير البلاد صباح الأحمد لعقد مؤتمر حول تطوير التعليم مما تمخض عنه أهمية وجود سياسة تعليمية واضحة المعالم لكل المراحل التعليمية في دولة الكويت .

أصبح لزاماً عليها أن تضع سياسة تعليمية واضحة المعالم عملياً وعلمياً ، تبنى على أسس متينة يمكن قياسها ومتابعتها وتقييمها وتقويمها مما يتيح لها مواجهة كل التغيرات التي تحدث .

ويأتي البحث في سد ثغرة حول الحديث عن أهمية وضع آلية لصنع سياسة تعليمية لدولة الكويت ، فكويت اليوم تختلف عن كويت الأمس ، وحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية بحاجة أرقى وأكبر وأفضل مما هي عليه الآن ، وهذا يرجع بطبيعة الحال

للتغيرات المتسارعة على مستوى العالم وفي كل الاتجاهات ولا خيار للنهوض بالدولة إلا من خلال التعليم القائم على سياسة تعليمية مدروسة ومتوائمة مع طبيعة العصر وإمكانيات المجتمع المتاحة وحاجات المتعلمين .

وبما أن التربية نشاط إنساني بالدرجة الأولى ، نجد أن الاحتكاك بالثقافات في الدول المتقدمة وتبادل الخبرات التربوية مسألة مسلم بأهميتها ، بل هي أساس مرجعي لوضع أي سياسة أو خطة تعليمية لدولة تريد التطور ومن خلال الاطلاع على التجارب العالمية الرائدة في مجال التعليم في الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا للاستفادة .

فاليابان الدولة الأولى التي تعرضت للقصف بالقنبلة النووية ، لتتهار البنى التحتية ولتصبح سياسيات أسيرة دستور وضعه الآخرون لها ، مع محاولة كبيرة لطمس الروح اليابانية الجماعية التي هي أهم ما يميز المركب الثقافي الياباني ، وفي المقابل نجد بها ندرة في الموارد الاقتصادية ، ولها ظروف تضاريسية شاقة ، وشعور نفسي كبير بالمهانة ، ومع ذلك كله استطاعت أن تنهض من تحت الرماد لتتطرق من جديد ولتصبح الآن من الدول الصناعية الكبرى ، بل نافست الدول الأخرى ، كل هذا كان بفضل التعليم الذي وضع وفق سياسة تعليمية لها أهدافها التي وفقت كثيرا في تحقيقها لوضوحها وواقعيتها والتصاقها بفلسفة المجتمع .

والولايات المتحدة الأمريكية بدأت سيطرتها تظهر منذ القرن العشرين ، لتصبح على ما هي عليه الآن من قوة ونفوذ ، وهذا يرجع لتفوقها العلمي واهتمامها بالجانب التعليمي بشكل كبير وبدقة متناهية ومع المتابعة والتنبه لواقعها التعليمي ، ولقد بدأت خطوات إصلاحية في التعليم بعد كل موقف أو حدث يمر به البلد ، وإن كان عام 1957 الأميز حيث أطلقت روسيا صاروخها سبوتنيك للفضاء ، ليكون دافعا للولايات المتحدة في البحث عن إصلاح التعليم لإصلاح المجتمع ،

ثم كان تقرير " أمة في خطر " الذي ظهر في مطلع ثمانينيات القرن العشرين (1983) ، ولتستمر في إصلاحات التعليم كلما دعت الحاجة لذلك .

وإنجلترا الإمبراطورية التي كانت لا تغيب عنها الشمس بدأ نفوذها السياسي بالانحسار لتعاني من مشكلات جمة دفعتها للبحث عن وسائل إصلاح تعليمي جدي يجعلها تعيد لنفسها بعض قوتها ، مستفيدة من إرثها الحضاري والثقافي ، لتضع خطوات إصلاحية بدأت عام 1944 ثم تلتها إصلاحات أخرى .

بعد كل ما ذكر تتضح أهميته الاستفادة من الخبرات العالمية والبناء عليها والذي لا يعني النقل الحرفي والاقتناس التام ، فكل تجربة لها خصوصيتها وحدودها ومضامينها ، ونجاحها في مكان لا يعني على الإطلاق نجاحها في مكان آخر ، فقد تكون بعض الأفكار على معقوليتها لا تتلاءم مع البيئة التي نقلت إليها ، ولكن الاستفادة ستكون من خلال آلية عمل السياسة التعليمية وكيفية التقييم والمتابعة ، فالمضمون يختلف فيما بين الدول وهذا من طبيعة الأشياء فمن المنطق أن لا أبدأ من الصفر في البناء لسياسية تعليمية بل أبنى على سياسات سابقة مع أخذ ما يناسبني وإضافة ما يميزني .

مشكلة الدراسة :

عدم وجود سياسة تعليمية في دولة الكويت واضحة المعالم ، وكل ما هنالك آراء وأفكار تربوية إصلاحية وتصورات ، وهذا يعد خلافاً واضحاً في النظام التعليمي ، ويرى عبد العزيز الجلال أن دول الخليج العربية تواجه هذه المشكلة ومنها بالطبع دولة الكويت ، ومن خلال دراسة قام بها اتضح :

1. ضعف الاهتمام بالسياسات والاستراتيجيات المسهلة للتطور وتحقيق فاعليته.

2. الفجوة بين السياسات والأهداف المعلنة والممارسات التطبيقية .

3. ضعف ارتباط السياسات التربوية بمخططات التنمية بسبب عزلة الإدارة التربوية وضبابية توجهات التنمية الاقتصادية (1) .

وفي ورقة عمل قدمت للمؤتمر الوطني لتطوير التعليم العام ، بينت الورقة أن النظام التربوي في دولة الكويت يعاني من :

1. عدم توثيق الفلسفة التربوية .

2. عدم توثيق السياسة التربوية .

وقد بينت ورقة العمل المقدمة عدم توكيد الصلة بين الأهداف العامة للتربية والسياسات التربوية من جهة والسياسات التربوية والتخطيط التربوي من جهة أخرى .

(1) عبد العزيز عبد الله الجلال (1985) تربية اليسر وتخلف التنمية عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ص 57 .

أهمية الدراسة :

للسياسة التعليمية دور هام في توجيه المسار التعليمي وتقويمه والحكم على مدى نجاحه ، ودولة الكويت قطعت شوطاً كبيراً في مجال التعليم ، ولكن ينقص ذلك التطور كله وجود سياسة تعليمية واضحة ، وبذلك ترجع أهمية البحث إلى :

1. ازدياد الاهتمام بالسياسة التعليمية في المجال التعليمي .
2. حاجة الكويت للتعليم أصبحت ماسة جداً ، والتعليم لا يقوم إلا على سياسة تعليمية واضحة المعالم .
3. ندرة الدراسات الخاصة في مجال السياسة التعليمية في دولة الكويت والتي كان يمكن لها أن تسد هذا النقص الخطير .

أسئلة الدراسة :

تكمن مشكلة البحث : في كيفية وضع تصور لصنع سياسة تعليمية واضحة المعالم لدولة الكويت تتفق مع حاجاتها وإمكاناتها المادية والبشرية ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية :

1. ما واقع السياسة التعليمية في دولة الكويت ؟
2. ما الجهات المسؤولة عن وضع السياسة التعليمية في دولة الكويت ؟
3. ما التصور المقترح لصنع سياسة تعليمية لدولة الكويت ؟

واقع السياسة التعليمية في دولة الكويت :

التعليم في دولة الكويت اقترب تأريخه إلى قرن من الزمان ، وهذا القرن تشكل وفق مراحل مر بها النظام التعليمي ، وكل مرحلة لها ما يميزها عما سبقها وتلاها من مراحل وإن كانت متداخله .

1 – المرحلة الأولى : 1878 – 1936 :

هذه المرحلة تشكل بداية التعليم ومسيرة تحوله من نظام بدائي بسيط يعتمد على الكتاتيب والمساجد ، إلى مدرسة نظامية .

حيث بدأ التعليم في دولة الكويت بسيطا وأهليا ، فهو بسيط من حيث مولده وطرقه ومناهجه ، وأهليا لأنه اعتمد على نشاط ودعم الأهالي ، وإن كان بعلم وموافقة الإمارة في ذلك الوقت ، وكان التعليم يتم في المساجد وعلى يد الأئمة ، وبالطبع كان التركيز على أصول الدين والتفسير والأحاديث ، لأن هذه المواد كانت بحد ذاتها الهدف من التعليم .

في عام 1887 م انتقل التعليم من المساجد إلى ما يعرف بالكتاتيب ، والتي تعد من أقدم المؤسسات التعليمية في الدول الإسلامية ، حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة والقرآن الكريم ، والهدف هو تخريج أو إعداد أفراد يجيدون القراءة والكتابة لإدارة بعض الأمور الحياتية وإن كانت بسيطة ، وبذلك اتسق هدف الدراسة في هذه الكتاتيب مع حاجات المجتمع الكويتي البسيطة في تلك الفترة ، ولا سيما أن المجتمع الكويتي يعتمد في اقتصاده على النشاط التجاري فكانت الحاجة هنا لمن يجيد القراءة والحساب للعمل في هذا النشاط .

ظهرت فكرة إنشاء المدرسة المباركية ، التي سميت باسم الشيخ مبارك الصباح أو ما يعرف بمبارك الكبير وكانت الجهود حثيثة للبدء بهذه المدرسة ، إلى أن تم افتتاحها في 22 ديسمبر 1911 .

كانت المواد التي تدرس في المدرسة المباركية مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ الإسلامي ومبادئ الجغرافيا والحساب والهندسة ، وبذلك ظهر التنوع في المناهج ، بما يتفق وتوجهات السكان في ذلك الوقت ، وكانت المدرسة تحصل على مواردها مما يقدمه الأهالي من تبرعات وهبات وبعض الرسوم الرمزية التي يدفعها الطلاب .

وبهذا الشكل ظهرت أول مدرسة نظامية في الكويت ، وقد شيدت بأموال الأهالي سواء بالتبرعات أم بالرسوم المقدمة ، فكانت أهلية في تنفيذها وفي دعمها بالأموال وبالمشاركة في عمليات البناء والتأسيس .

ولا شك في أن ظهور المدرسة المباركية وبهذا الشكل المنظم ، في المنهج ومكان التعليم المعد للدراسة ، يعد خطوة أولى ورائدة في تحديد أهداف وسياسة التعليم في دولة الكويت ، وعلى الرغم من بساطة الأهداف والسياسة والتي لم تكن معلنة أو مدونة للتعليم ، إلا أنها جاءت متسقة تماما مع حاجة المجتمع الكويتي وإمكاناته ولتكون المدرسة المباركية بداية عهد جديد في تاريخ التعليم في الكويت ، وقد تلا ظهور المدرسة المباركية مدارس أخرى ، أخذت تسير بالاتجاه نفسه .

2 – المرحلة الثانية : 1936 – 1960 :

هذه المرحلة كانت بداية الإشراف الحكومي على التربية والتعليم ، مع ظهور أول تشريع خاص بالتعليم وإيجاد مؤسسة رسمية ترعاه ، ممثلة بمجلس المعارف .

إنشاء مجلس المعارف :

بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية ، أدرك القائمون على التعليم في الكويت أن هناك متطلبات جديدة وحاجات متغيرة فرضها الواقع ، منها بالطبع تأثر النشاط الاقتصادي في الكويت بظهور الفقري بالإضافة للنشاط التجاري للاقتصاد الكويتي ، وأن التعليم بشكله الحالي لم يعد يتوافق مع تلك المتغيرات ، ولم يعد معظم الأهالي قادرين على دعم التعليم بشكل كاف ومرض ، لذا أصبحت الحاجة ماسة لمشاركة الحكومة في التعليم سواء في الإشراف أم في التمويل .

من هنا كانت فكرة إنشاء مجلس خاص للتعليم ، يبحث في مشاكله وتمويله ومتابعته ، أمام هذه المتطلبات والحاجات الماسة ، تم إنشاء مجلس للمعارف في دولة الكويت عام 1936 م .

بالرغم من أن التعليم بظهور مجلس المعارف أصبح شأنًا حكوميًا في الإشراف والإدارة والتمويل ، إلا إنه يمكن القول إن سياسة التعليم وصنعها لم تكن مسؤولية الحكومة فقط ، إنما شارك أصحاب الرأي والتجار وبعض الأهالي في صنعها ودعمها ، حتى إنشاء مجلس المعارف كانت فكرته تابعة من الأهالي ، والأمر المهم أيضا في هذا المجال ، أن أهداف وسياسة التعليم في الكويت في تلك الفترة جاءت متسقة تماما مع حاجة وإمكانات المجتمع الكويتي ، ويعد قانون المعارف قانونا رائدا ومحددا وواضحا سواء في نصوصه أم تطبيقاته ، لأنه جمع بين الأهالي والحكومة على حد سواء .

تقرير القباني وعقراوي :

عندما أدركت إدارة المعارف في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين ، أن الحاجة أصبحت ماسة لعمل دراسة مستفيضة وتقييمية لواقع التعليم في الكويت ، وذلك بعد سنوات من العمل في هذا المجال ، طلبت الإدارة عام 1954 م من الخبيرين العربيين إسماعيل القباني (وزير التعليم الأسبق في مصر) ومتى عقراوي (مدير جامعة بغداد الأسبق) عمل دراسة شاملة عن واقع التعليم في الكويت ، ووضع تصور مقترح لتطوير التعليم ووضع أهداف خاصة به ، وبالمراحل الدراسية المقترحة .

وفي عام 1955 قدم القباني وعقراوي تقريرهما الشهير ، الذي حمل اسميهما ، ويعد هذا التقرير الأول من نوعه في الكويت ، ويعد بحق الأكمل في تلك المرحلة وجاء وفق دراسة علمية وخطوات رائدة انتهجتها الكويت خلال السنوات التي تلت التقرير وأول ما ذكر في التقرير كان وصفا لطبيعة المجتمع الكويتي ومقوماته وخصائصه ، الاقتصادية والاجتماعية والصحية . .

3 – المرحلة الثالثة : 1961 – 1980 :

هذه المرحلة تميزت بظهور التشريعات القانونية والمراسيم ، بالإضافة للتوسع في التعليم وتحديد أهدافه ومقاصده .

في بداية ستينيات القرن العشرين ، سعت دولة الكويت للحصول على استقلالها عن بريطانيا ، وعندما تحقق لها ذلك عام 1961 م ، كان من أهم الاعمال التي شرعت بها السلطة الحاكمة ، وضع دستور دائم للبلاد ، وكانت هذه المهمة منوطة بالمجلس التأسيسي ، الذي تم انتخابه عام 1962 م عن طريق الاقتراع العام . وقد باشر المجلس التأسيسي اعماله بسرعة كبيرة ، ومنها بالطبع وضع الدستور الدائم للبلاد ، وقد كان للتعليم اهتمام خاص ، ففي محضر الجلسة الثامنة والتي عقدت بتاريخ 26 / 5 / 1962 م ، تليت المادة 11 من الدستور والتي تنص على أن " التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه " .

وعند صدور الدستور الكويتي نصت المواد الآتية على التربية والتعليم :

- 1 - مادة 10 " ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي " .
 - 2 - مادة 13 " التعليم ركن أساسي تكفله الدولة وترعاه.
 - 3 - مادة 40 " التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقا للقانون ، وفي حدود النظام والآداب ، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقا للقانون .
- من قراءة محاضر جلسات المجلس التأسيسي ومواد الدستور الكويتي ، يتضح ما للتعليم من سند قانوني وتشريعي مهم وبذلك يجب أن تشارك في وضع السياسة التعليمية وزارة التربية ومجلس الأمة على وجه العموم او اللجنة التعليمية على وجه الخصوص .

دور اليونسكو في السياسة التعليمية في الكويت :

انضمت الكويت إلى منظمة اليونسكو عام 1958 م ، وخلال هذه الفترة كانت تعمل وفق التوصيات والسياسات التي رسمها القباني وعقراوي ، وبعد صدور المرسوم الخاص بالزامية التعليم عام 1965 م ، يكون قد مضى على التقرير عشر سنوات ، هي الفترة التي وضعها صاحبها التقرير ، بعدها يتم التقييم والمراجعة ، في تلك الفترة كانت الكويت تعيد ترتيب أجهزتها التنظيمية والوزارية ، وهي تطلع على المستجدات وتستفيد من كل التوصيات ، لذا شاركت في المؤتمر الذي عقد في طرابلس عام 1966 م بإشراف ومساعدة اليونسكو والذي كان هدفه التخطيط للسياسة التنموية للتربية .

4 - المرحلة الرابعة : 1981 - 1990 :

في هذه المرحلة بدأت الدولة تعيد النظر بواقعها التعليمي ثم إصدار المراسيم الخاصة بتحديد أعمال وزارة التربية ومكافحة محو الأمية والمناطق التعليمية وغيرها .

قانون محو الأمية :

في عام 1981 م صدر مرسوم قانون برقم 4 / 1981 ، خاص بمحو الأمية ، ويتكون القانون من 22 مادة ، شاملة لإلزامية محو الأمية ، وتطبيقه وإجراءاته والعقوبات والإشراف على إنشاء لجنة محو الأمية برئاسة وزير التربية .

قرار المناطق التعليمية :

في إطار الخطوات التنظيمية لتنفيذ السياسات التعليمية ، صدر القرار الوزاري رقم 30 / 1981 م ، يقضى بإنشاء منطقة تعليمية ، تقوم بممارسة اختصاصاتها ، كما ترسمها وزارة التربية ، وفي تاريخ 16 / 2 / 1981 م صدر قرار وزاري برقم 46 / 1981 بتحديد اختصاص وتسمية منطقة الأحمدي التعليمية ثم منطقة الجهراء برقم 43 / 1982 م ثم الفروانية بقرار رقم 76 / 1986 ، ثم العاصمة برقم 156 / 1986 ، ثم مبارك الكبير برقم 203 / 1999 .

وكانت الوزارة تهدف من إنشاء المناطق التعليمية للآتي :

- 1 - متابعة لما يجري في المدارس والإشراف على الخدمات التعليمية .
- 2 - تلافي هدر أي جزء من وقت الطاقة البشرية العامة في مجالات الإشراف في العمل التربوي والإداري .
- 3 - إفساح المجال لتنوع المجالات لبعض الأمور التي تصادف العمل التربوي في المدارس .
- 4 - تهيئة النظم الإدارية القادرة على تحقيق خطط الدولة الطموحة في المجال التربوي .

قرار خاص بنظام الفصلين :

في عام 1981 م ، صدر قرار وزاري رقم و ت / م ك / 8702 بتاريخ 9/6/1981 بتشكيل لجنة يكون رئيسها وكيل وزارة التربية وعضوية 20 عضوا من القياديين ، لإيجاد نظام يدمج نظام التعليم العام مع نظام المقررات ، وقد عملت اللجنة المشكلة وفقا لنصوص القرار ، وتوصلت إلى أنه بالإمكان إيجاد نظام تعليمي يلبي هذا المطلب أطلق عليه نظام الفصلين ، وبناء على ذلك صدر قرار وزاري رقم و/م ت / 13829 بتاريخ 17 / 1 / 1984 يقضي أن يبدأ العمل بهذا النظام في العام الدراسي 1984/1985 ، وقد طبق هذا القرار بالفعل حسب ما خطط له .

5 – المرحلة الخامسة : 1991 – حتى الوقت الحاضر :

هذه المرحلة كان لها طابع الخصوصية ، فنظام التعليم تأثر بالغزو العراقي تأثرا بالغا ، مما شكل تحديا واضحا للتعليم ، كذلك ظهرت في هذه المرحلة الكثير من الأفكار والاستراتيجيات الإصلاحية .

فبعد كارثة الغزو العراقي للكويت ، تأثر النظام التربوية في دولة الكويت بشكل كبير ، وقد أصاب الدمار جميع أجهزة وقطاعات وزارة التربية ، هذا عدا الأضرار النفسية والاجتماعية ، وما أصاب عمق الأهداف التربوية والسياسات التعليمية ، وهذا بحد ذاته شكل تحديا كبيرا للوزارة والعاملين فيها والقائمين عليها ، وكانت أولى مهامهم تحريك عجلة العلم من جديد ، وتجاوز السنة الدراسية التي ضاعت من عمر الطلبة ، لذلك أصدرت وزارة التربية قرارا يقضي بدمج العام الدراسي ، وجعله سنتين في سنة ، أي يمثل كل فصل سنة دراسية ، وقد تم تطبيقه في العام 1991 / 1992 م فقط . ثم عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل ذلك .

الرؤية الإستراتيجية للتعليم العام في دولة الكويت :

في عام 2002 طرحت وزارة التربية مشروعا باسم " الرؤية الإستراتيجية للتعليم العام في دولة الكويت " وقد تم توزيعه في الميدان التربوي ، وأعقب ذلك عقد مؤتمر ضم قيادات وزارة التربية جميعها بالإضافة لمدراء المناطق والتوجيه الفني و نظار وناظرات المدارس جميعهم ، وقد تحدث وزير التربية عن أهمية الإستراتيجية وضرورة العمل على الإصلاح التعليمي للتعليم العام في دولة الكويت وفق المستجدات التي طرأت محليا وعالميا ، قد قدمت هذه الورقة مدخلا يتناول تطور التعليم في دولة الكويت ، مع ذكر أهم التحديات التي تواجه التعليم ، سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، وقد تناولت الإستراتيجية الجوانب الآتية :

1- الغايات والأهداف .

2 – الأهداف .

3 – التوجهات الاستراتيجية .

4 – إنفاذ الاستراتيجية .

وقد تناولت الإستراتيجية واقع النظام التعليمي وتحديد أوجه القصور ، وفي مجال السياسة التعليمية ، أشارت إلى أن ما يؤخذ على النظام التربوي قصوره في متابعة تنفيذ السياسات التعليمية والسير بهداها ، وليس أدل على ذلك من عدم قدرته على تحقيق الاستيعاب الكامل للمتعلمين على الرغم من وجود قانون التعليم الإلزامي وانحسار الجهود الخاصة بمحو الأمية وتكافؤ الفرص التعليمية لذوي القدرات المختلفة ، وتحقيق عائد تربوي يوازي الكلفة المادية .

ثم حددت الغايات التي تنشدها وزارة التربية وهي:

- 1 - بناء مجتمع يستمد قيمة من الدين الإسلامي الحنيف والحضارة العربية الإسلامية .
 - 2 - بناء مجتمع الشراكة والتلاحم الاجتماعي .
 - 3 - الوصول بالمجتمع إلى مستوى الوعي والقدرة على تقدير إمكاناته الاقتصادية .
 - 4 - تعميق الفهم السياسي في المجتمع .
 - 5 - تنشئة جيل قادر على استثمار مهاراته العقلية والإبداعية .
 - 6 - تحمل المجتمع مسؤولية المحافظة على البيئة .
- ثم تناولت الاستراتيجية آلية التنفيذ ، وأهم الاقتراحات التي يجب الأخذ بها ، حيث ركزت على الأهداف والإدارة وجود التعليم وربطه بسوق العمل ، وإصلاحه بنية التعليم ، والبحث التربوي ، بالإضافة لدور القطاع الخاص في التعليم .

ومن أهم ما أشارت إليه الاستراتيجية :

- 1 - تفعيل المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية والتربوية ، وتعني بذلك مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص .
- 2 - تحويل إدارة التعليم إلى إدارة جماعية تهتم بالسياسات الكبرى للنظام التربوي .
- 3 - تعميق فكرة المجالس التعليمية على مستوى المناطق التعليمية ، حيث تعمل على تحويل السياسات إلى برنامج تربوية .

4 - تحويل الأهداف إلى سياسات تربوية .

5 - إصدار وثيقة للسياسات التربوية .

ومن خلال ما أشارت إليه الاستراتيجية ، بخصوص السياسة التعليمية أنها لا زالت تعاني من ايجاد طرق تنفيذها ومتابعتها ، ولا سيما أنه لا يوجد وثيقة سياسة تربوية محددة .

قرار وزاري بشأن السلم التعليمي :

في مارس 2003 صدر قرار وزاري رقم 76 / 2003 ، نص القرار في مادته الأولى على وقف العمل بالنظام القديم 4 - 4 - 4 بدءاً من نهاية العام الدراسي 2003 / 2004 ، ونصت المادة الثانية اعتماد السلم التعليمي الجديد 5 - 4 - 3 ، في بداية العام الدراسي 2004 / 2005 .

وضع استراتيجية للتعليم العام في دولة الكويت :

في شهر يونيو 2003 أصدرت وزارة التربية وثيقة ، باسم استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت 2005 / 2025 ، وقد حددت القضايا الرئيسية التي اهتمت بها :

1 - قضايا تتعلق بالعصر .

2 - قضايا تتعلق بحالة الكويت بصورة خاصة .

3 - القضايا المتعلقة بالنظام التربوي .

في مجال النظام التعليمي بينت الوثيقة أن هناك تحديات تواجه الواقع التربوي منها :

1 - التحدي المنهجي المتمثل في الحاجة إلى إيجاد نظام تعليمي يوفر الأساس لإعداد النشء في وحدة تضمن تحقيق أهداف الدولة ومبادئها .

2 - التحدي المتعلق بتنظيم القطاع التعليمي ومؤسساته الرسمية والخاصة وبناء هيكله الأساسية .

3 - التحدي المالي والتمويلي المتمثل في الاستفادة القصوى من الموارد المالية التي تخصص للتعليم .

ثم بينت الاستراتيجية المرجعية الخاصة بالتشريعات التي صدرت بشأن التعليم العام والأفاق المستقبلية التي تطمح الاستراتيجية إلى تحقيقها .

إشكاليات السياسة التعليمية في دولة الكويت :

1- **عدم التوثيق وإصدار وثيقة خاصة :**

على الرغم من أن فترة التعليم في دولة الكويت تعد فترة لا بأس بها من حيث طولها ، إلا أنه لا توجد وثائق رسمية توضح مفاهيم وأبعاد السياسة التعليمية ، وهذا بالطبع أثر على تنفيذ ما يطرح من أفكار وأهداف ، والتحقق من وجودها ونجاحها في الواقع التربوي .

وترجع أهمية إصدار وثيقة للسياسة التعليمية ، لكونها تضع تصوراً عملياً إجرائياً لما سيقوم به النظام التعليمي من أدوار ، إضافة لمتابعتها ، كذلك ضمان ثبات السياسة التعليمية بعيداً عن الأشخاص ، وبذلك يكون التعامل مع سياسة واضحة ثابتة ، لا علاقة لها بتغيير مسميات الأشخاص أو الوزراء .

2- **غموض السياسة التعليمية .**

هذا الغموض في السياسة التعليمي انسحب على دول الخليج العربية جميعها ، كما أشارت دراسة الجلال (1) حول الواقع التعليمي في الخليج ، والمطلع على السياسة التعليمية كما أعدت وصيغت يجد أنها صياغة وثائقية إنشائية ، مما يوقع قارئها في الغموض ومن ثم الاجتهاد في التفسير والتطبيق .

3- **غياب الفلسفة التربوية والاجتماعية :**

تواجه السياسة التعليمية في الكويت ، ما تواجهه السياسة التعليمية في بعض دول الوطن العربي ، حيث هناك غياب واضح للفلسفة التربوية والاجتماعية ، وبذلك فقدت السياسة التعليمية رافداً هاماً من روافد تشكيلها وربطها بالواقع البيئي الذي ظهرت من خلاله ، ومن ثم يشكلها ويوجهها الوجهة السليمة وفي الاتجاه الصحيح لها ، وربطها بحاجات ومتطلبات وأهداف المجتمع .

(1) عبد العزيز الجلال ، تربية اليسر وتخلف التنمية (مرجع سابق) ص 57 .

4- علاقتها بالأهداف التربوية :

تعد الأهداف التربوية هي المواجه الفعلي للسياسة التعليمية ، فعلى ضوءها تترجم إلى جوانب تطبيقية ، لذا تعد النقطة الأولى لأي سياسة تربوية تبدأ من حيث تعيين الأهداف ، وكلما كانت الأهداف التربوية واضحة ومصاغة بأسلوب منطقي كلما ساعد ذلك على وضوح السياسة التعليمية ، وساعد على تمهيد السبل لتحقيقها ، ومن ثم تقييمها وتعديلها إن دعت الحاجة لذلك ، ولاسيما أنها تسير وفق مراحل ثلاث تبدأ في بضع الأهداف ثم اختيار الخطوات والطرق وأخيراً تحديد المنهج (1).

ولا شك أن الأهداف العامة للتربية في دولة الكويت واجهت الكثير من النقد ، سواء من حيث منهج وضعها أم مضمونها أم صياغتها ، ليؤثر ذلك بالطبع على السياسة التعليمية ويجعلها تنفصل عنها قسراً .

وكان من أكثر الجوانب التي أثرت في الأهداف التربوية ، وجعلتها مجالاً للنقد صياغتها اللغوية ، المهلهلة إن جاز التعبير ، لأنها تضمنت عبارات لا تتناسب مع محتواها أو فلسفة المجتمع ، همما جعل هذه السيولة في الألفاظ والزخارف الخطابية مجالاً للاجتهاد والاختلاف في الوقت وموقع يجب ألا يقع مثله ، وهذا الخلل وجد في مجمل أهداف دول الخليج العربية .

5- تطوير السياسة التعليمية :

من الخصائص المهمة في طبيعة السياسة التعليمية ، استجابتها للتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بها ، فالمجتمعات الإنسانية تميل للتغيير إن لم يفرض عليها نوع التغيير ، لذلك كله تتغير الرؤى والطموحات والسياسات العامة ، أو السياسات الخاصة كالسياسة الاقتصادية أو التعليمية ... إلخ .

لذلك وعلى الرغم من حالة الانفصال بين الأهداف التربوية والسياسة التعليمية في الواقع التربوي الكويتي ، إلا أن عمليات التفكير في تطوير السياسة التعليمية كانت مائلة في أذهان المهتمين بالتربية ، ولكن الكويت شأنها شأن دول الخليج العربية الأخرى في

(1) يوسف القاضي (1981) السياسة التعليمية والتنمية ، الرياض ، ص 192 .

مجال تطوير السياسة التعليمية ، حيث تأخر التطوير كثيرا ، في الوقت الذي تتسارع فيه المتغيرات من حولها ، وهذا ما جعل السياسات التعليمية في دول الخليج ومنها الكويت تأخذ الطابع الوثائقي ، الذي تحول إلى جانب تنظيري بعيد كل البعد عن الواقع العملي .

ويرجع الخلل في عدم القدرة على التطوير بشكل واضح ، إلى الانفصال عن الأهداف التربوية وعدم المشاركة الشعبية ، ثم تأتي عوامل تتعلق بضعف العلاقة بين السياسة التعليمية وبعض المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة ، فتلك المؤسسات التي تمد السياسة التعليمية بالمعلومات والخبرات والمعارف ، كانت غير واضحة أو دقيقة ، فكيف يتم تطوير سياسة تعليمية في غياب الوضوح والتعاون ، وهذا ينعكس بصورة سلبية على تخطيط وصنع ومتابعة السياسة التعليمية ، " وفي ظل هذه الحقيقة واجهت الكويت مشكلة ضعف العلاقات بين التخطيط التربوي وبين مؤسسات المجتمع الكويتي " (1) .

الجانب الآخر في إشكالية تطوير السياسة التعليمية ، أن عمليات التطوير كانت تتم بشكل مجزأ ، وهذا لا يستقيم مع منطق التطوير في مفاهيم لها طابع الشمولية مثل السياسة التعليمية ، إلا أن كان هناك خلل أو حدث تغير في جانب من جوانب السياسة التعليمية ، أي أنه لا يمكن علاج خلل في نظام معين إلا برؤية متكاملة ، فقد يأتي الخلل من جانب أثر على الجوانب الأخرى ، أو أن هناك خلافا في التطبيق .

والمنتبع لعمليات التطوير في السياسة التعليمية بدولة الكويت ، يجد أنها تأتي مجزأة إما في مجال المناهج أو الإدارة أو محو الأمية أو إعداد المعلم ، أو في أي مجال من المجالات دون النظر بوجه عام للمجالات الأخرى ، وهذا ما جعلها تسير بخط غير متواز مع حركات التطور المحيطة بها .

(1) دلال عبد الواحد الهدود (1995) إسهامات التخطيط التربوي في تطوير النظام التعليمي ، مجلة كلية التربية ، جامعة

أسوط ، مجلد 11 عدد 1 ص 168 .

6 – غياب المشاركة الشعبية :

التربية بطبيعتها اجتماعية ، فهي تتم في وسط اجتماعي إنساني ، له فلسفته وأفكاره ونمط حياته وطموحاته ، وفي الوقت نفسه فالتربية مجتمعية ، أي أن صنعها وتوجيهها والتحكم بها مسؤولية المجتمع بكل قطاعاته كافة ، فالمجتمعات لها إرث ثقافي وتربوي ونسق قيمي تريد أن تنتقله لأفرادها وفي المقابل لها تطلعات وطموحات مستقبلية تريد أن تراها أيضا في تربيتها وواقعها الحياتي .

لذا يجب على مؤسسات المجتمع جميعها أن تشارك في صنع سياستها التعليمية ، وهذا بالطبع يمددها بواقعية واضحة وقريبة من تطلعات المجتمع ، كما أنها تساهم في تنفيذها ، ثم في تقييمها والوقوف على تعديلها ، فالمشاركة الشعبية مهمة أيضا من جانب تحديدها للأولويات والمتطلبات العاجل والآجل منها .

وفي الواقع السياسة التعليمية في دولة الكويت ، نجد أنه منذ إنشاء مجلس المعارف عام 1936 م أصبحت عملية صنع السياسة التعليمية تقع على عاتق وزارة ، وكانت بداية لتقليص المشاركة الشعبية ، حتى وإن كان هناك مجلس للتربية ومجلس أعلى للتعليم ، إلا أن فاعليتهما لم تكن بالمستوى المطلوب ، لمنهجية الاختيار وقلة الصلاحيات ودورانهما في فلك وزارة التربية ، وبذلك أصبحت جهات استشارية غير ملزمة ، مما جعل أثرهما لا يكاد يذكر في السياسة التعليمية ، أو حتى في مجال تطوير النظام التربوي والتعليمي .

هناك جهودا تبقي ماثلة للعيان كالتعليم ومحو الأمية وتكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم ، إلا أن المشاركة الشعبية لا غني عنها في توجيه وصنع سياسة التعليم ، إلا أن المشاركة الشعبية لا غني عنها في توجيه سياسة التعليم ، وهذا الأمر يتركز حول النظرة لدور التربية في تنمية وتطوير المجتمع ومن ثم من المسؤول عن ذلك كله ، فهل دور التربية يقوم على التطوير أو التغيير (1) ، لأن ذلك كله ينعكس على أداء وتنفيذ السياسة التعليمية .

(1) عبد العزيز عبدالله الجلال (1995) التربية والتنمية – تقويم لمنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربية ، الرياض ،

وفي الجانب المتعلق بصنع السياسة التعليمية ومن يشارك فيها ، يكاد يكون هناك إجماع على ضرورة تنوع فئات صانعي السياسة التعليمية ، حيث تضم أكبر عدد ممكن من رجال التربية ورجال السياسة ومن يمتلكون العلم والخبرة ، وممثلي النقابات المهنية وأساتذة الجامعات ومراكز البحوث .

والمتأمل في واقع المجتمع الكويتي يجد أن هناك جهات موجودة وبعضها لها وجودها الفاعل في المجتمع ، حيث توجد جمعيات نفع عام في كل التخصصات وهناك أيضا نقابات ، وجمعية للمعلمين والخريجين وغيرها ، بالإضافة لمرجعية حزبية لها توجهات فكرية وسياسية ، تمثل أطرافا تتبنى المنهج الديني وأخرى المنهج الليبرالي ، ولكن كل هذه الجهات يكاد دورها لا يذكر في صنع السياسة التعليمية ، على الرغم من أن بعضا من تلك الهيئات والجمعيات قدمت أوراق عمل وخططا وأفكارا كجمعية المعلمين عن طريق المؤتمرات التي تعقدها سنويا ، كذلك الجهات ذات التوجيه الديني مثل إصلاح النظام التربوي كما قدمته اللجنة العليا لتطبيق الشريعة الإسلامية ، كذلك ما قدمه المنبر الديمقراطي من أفكار خاصة بإصلاح سياسة التعليم مثل :

- 1 - تعديل قانون التعليم الإلزامي ليشمل المرحلة الثانوية .
- 2 - التوسع في المعاهد التطبيقية وانتشارها في مناطق الكويت .
- 3 - بناء مجتمع شامل للجامعة .
- 4 - العمل على إصدار قانون خاص بالجامعة .
- 5 - التزام إدارة محو الأمية وتعليم الكبار بالقضاء على الأمية .

وإذا كان لجمعيات النفع والتيارات السياسية توجهاتها ورؤيتها الخاصة في التعليم إلا أن ما قدمته عبارة عن أفكار استشارية ومشاركات غير ملزمة ، نجد أن مجلس الأمة لم يستفد من طبيعة عمله ومن نصوص الدستور أو المراسيم الخاصة بالتعليم ، فمن مراجعة أدبيات مجلس الأمة ومضابط الجلسات ، يجد المتابع أن ما دار تحت قبة البرلمان لا يستقيم مع الدور المتوقع من مجلس الأمة ، فالتركيز كان على قضايا هامشية ، تتعلق بافتتاح مدرسة أو تعيين موظف ، أو التعليق على سلوك أحد العاملين في المجال التربوي وغيرها من تلك القضايا ، أما التفكير وطرح سياسة التعليم أو مناقشته فقد تكون لا تذكر بصورة واضحة ومركزة ، في الوقت الذي أعطى الدستور مجلس الأمة الحق في ذلك .

أما وزارة التربية فكان يجب عليها أن تستفيد من كل النصوص الدستورية والمراسم التي صدرت بخصوص التعليم ، هذا عدا كون وزارة التربية عضوا في منظمات عالمية كالـيونيسكو وحقوق الإنسان ، ورعاية الطفولة ، ومع ذلك لم تستفد من كل هذا بالشكل المطلوب .

نلاحظ أن غياب المشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية يعد خلافا واضحا فيها ، وأن حركات الإصلاح مهما كانت فنياتها ودقتها وصياغتها ، لن تؤتي ثمارها في غياب المشاركة الشعبية ، فكل حركة إصلاحية يجب أن تكون من وإلى الشعب حيث تقوم على وعي شعبي كامل ، فالشعب يجب أن يكون شريكا فيما يريده من النظام التعليمي ، بالإضافة لتحديد الوسائل الممكنة .

الإضافات المقترحة للسياسة التعليمية في الكويت :

- 1 - تحديد فترة زمنية مناسبة لتنفيذ السياسات وعدم التسرع في إحداث التغييرات .
- 2 - الرجوع دائما إلى الميدان التربوي الفعلي والواقع التعليمي ، وأخذ الآراء من الميدان عند وضع السياسات التعليمية وتقييمها وتطويرها .
- 3 - تقديم الدعم المادي للتعليم .
- 4 - القضاء على البيروقراطية ونظام الروتين الممل وما يسببه من إعاقة للعمل .
- 5 - الربط المستمر بين جوانب العملية التعليمية والإدارية .
- 6 - تحسين أداء العاملين في الجانب الإداري وذلك لكثرة المشاكل التي تحدث بسبب الأداء المتدني .
- 7 - عدم التغيير في سياسة الوزارة وإعطائها فترة كافية لوضع وتنفيذ وتقييم السياسة التعليمية .
- 8 - دخول عناصر كويتية من أساتذة الجامعة للوزارة كنوع من ترسيخ الخبرة الوطنية وقد تكون أقرب لفهم التعليم في الكويت .
- 9 - إيجاد نظام إداري وتعليمي ومؤسسي لا يعتمد على الأشخاص ومزاجيتهم .
- 10 - تجديد فلسفة واتجاهات التعليم بدلا من الصورة الضبابية الحالية .
- 11 - الابتعاد عن القرارات الفردية .
- 12 - لا بد وأن تضع الدولة التعليم وإصلاحه من أهم أولوياتها .
- 13 - رفع كفاءة التعليم بكل الطرق .
- 14 - وضع سياسة علمية واعية يمكن تطبيقها وقياسها .
- 15 - العمل الجاد والحازم والواضح في تنفيذ السياسات التعليمية .
- 16 - فصل العملية التعليمية عن السلطة التنفيذية .
- 17 - الاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية لتطوير العملية التعليمية .
- 18 - وضع خطط ثابتة لا تتأثر بأي تغيير يحدث في الوزارة .
- 19 - اختيار وزير له رؤية وطنية وليس يتبع اتجاهها فكريا أو حزبيا .
- 20 - وضع أهداف تربوية واضحة يمكن قياسها .

تصور مقترح للسياسة التعليمية في دولة الكويت :

متطلبات حول التصور المقترح للسياسة التعليمية في دولة الكويت :

1 - يجب أن تنبثق السياسة التعليمية في دولة الكويت من واقع وفلسفة المجتمع وتطلعاته ، لأنها تمثل الرافد الأساسي الذي تستقي السياسة التعليمية مضمونها وتوجهاتها منه ، بل أن السياسة التعليمية تسترشد بها وتحدد أفقها العامة ، وهذا يحتم إعادة النظر في فلسفة المجتمع وفق التغيرات التي طرأت في بنية المجتمع الكويتي بفعل عوامل داخلية وخارجية ، مما شكل مجتمعا مختلفا عما كان عليه قبل عقود ، لأن التجديد في دراسة فلسفة المجتمع يجعل السياسة التعليمية أكثر واقعية وبعيدة عن الرؤى المتداخلة والضبابية .

2 - الأهداف التربوية مضى على صدور وثيقتها أكثر من ثلاثين سنة ، وكانت هناك أيضا لجنة شكلت لوضع تصور حول تطوير الأهداف التربوية ، ولكن هذا لا يمنع من بحثها ودراستها بشكل أوسع وأعمق ، لأن الأهداف هي التي تحدد اتجاه ومسار السياسة التعليمية ، وهذا يجعل من المهم أن تكون السياسات التعليمية متصلة بالأهداف غير منفصلة عنها وعن مضمونها وإجراءاتها ، وهذا بالطبع سيجعل السياسة التعليمية أكثر فهما واتساقا وانسجاما مع الأهداف ، ومن ثم يسهل تطبيقها وتقييمها وتعديلها عند الحاجة .

3 - عند وضع السياسة التعليمية يجب أن تكون هناك مشاركة مجتمعة حيث يساهم كل قطاع بتصور مكتوب سواء كانت المشاركة بحثا أم ورقة عملا أم تقريرا ، وتتم هذه المشاركة المجتمعة على نطاق واسع ، حيث تساهم كل جهة بأفكار تعكس توجهات هذه الجهة وما تريده من التعليم والسياسة التعليمية ، فالسياسة التعليمية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم جهة منفردة بصنعها لتتاسب كل الجهات الموجودة في المجتمع وكأنهم يعيشون في قالب واحد ، فلكل مجال أو جهة نظرة خاصة ، وبذلك ستكون السياسة التعليمية أحادية الأبعاد ، ولكن السياسة القائمة على الجمعية تكون أكثر واقعية بل وضمن لفاعليتها ، وهذا أفضل من أن تكون من صنع جهة واحدة .

4 - عند وضع السياسة التعليمية يجب أن تكون ذات بعد وطني بمفهومه الشامل ، حيث تستوعب كل الاختلافات والأطياف الموجودة في المجتمع ، فهي لا تمثل حزبا بعينه ولا طائفة ولا سلطة بحد ذاتها ، ولكنها تمثل الوطن وشمولية النظرة لكل أفراده ، لذلك يجب أن يأخذ واضعو السياسة التعليمية هذه الشمولية بالحسبان ، بعيدا عن المفاهيم الضيقة والحصرية لسياسات التعليم .

5 - عند وضع السياسة التعليمية يجب أن تتم العملية بشكل شمولي لجميع جوانب السياسة التعليمية وبشكل متكامل ، دون التركيز على جانب وترك الجوانب الأخرى ، ثم التوقف ثم الاطلاق لجوانب أخرى وهكذا ، ولكن لا بد من وجود تصور عام يضع كل السياسة التعليمية في إطار واحد ، ولكن قد تكون البدايات في جانب معين وهذا يفرضه الواقع والموقف الذي تكون فيه السياسة التعليمية ، شريطة ألا يخل ذلك بالبعد الشامل للسياسة التعليمية ، وهذا بالطبع لا يتم إلا بعد دراسة فلسفة المجتمع والأهداف والاستراتيجيات والخطط وكل ما يتعلق بالسياسة التعليمية .

6 - يجب أن تتصف السياسة التعليمية بالمرونة ، بعيدا عن الجمود والتحجر في قوالب وأفكار وتشريعات واحدة لا يمكن أن تحيد عنها ، فهذه المرونة تعطيها بعدا واقعا وديناميا يتناسب مع كل المتغيرات ، مع ملاحظة درجة المرونة ودقتها وألا تكون بها ثغرات كثيرة وتترك تحت مسمى المرونة ، وهذا يعتمد على صنعها وصياغتها .

7- يجب ألا تترك السياسة التعليمية دون تقييم مستمر ومتابعة حثيثة راصدة وفاحصة مع التفاعل الكامل أثناء التطبيق ، حتى يتم التأكد من الاتساق بين الجوانب التطبيقية والأهداف من جهة والكفاية الداخلية والخارجية من جهة أخرى .

8 - الاتجاه نحو اللامركزية في عملية التنفيذ ، وأن تترك بعض الجوانب الإدارية التنفيذية للمناطق التعليمية ، لأن ذلك يخفف من الضغوط التي تواجهها الوزارة مع إعطاء المناطق التعليمية دورا أكبر من الدور الحالي ، وحتى يشعر العاملون في المناطق بأنهم مشاركون وليسوا فقط منفذين .

9 - تشكيل لجنة دائمة للمتابعة ويكون عملها الأساسي رصد إجراءات ومتابعة وتقييم السياسة التعليمية ، وهذه اللجنة لا تقتصر على موظفي وزارة التربية ولكن تضم كل الجهات التي لها صلة وثيقة بالنظام التعليمي .

10 - إعطاء الجهات ذات الصلة الوثيقة في العملية التعليمية دورا أكبر مما هو متاح الآن مثل جمعية المعلمين ، التي لديها قاعدة عريضة من الأعضاء حيث يبلغ عدد منتسبيها إلى عشرة آلاف وخمس مئة معلم ومعلمة ، ومعظمهم من العاملين في الميدان التربوي والأكثر التصاقا بالواقع التعليمي ، فالمعلم عندما يشعر بأنه جزء مهم في عملية صنع السياسة التعليمية يجعله ذلك أكثر تفهما ووعيا لما يدور في الواقع التعليمي ، ويساعده ذلك على تمثل هذه السياسة والعمل على دفعها وتطويرها بصورة أفضل وأقوى .

11 - توثيق القرارات والتشريعات الخاصة بالسياسة التعليمية ، وإصدار كتيب بها حتى تصبح في متناول الجميع ويمكن ملاحظتها وتفهمها ومتابعتها ، وهذا أيضا يحفظ السياسة التعليمية من التغيرات في الأشخاص والقيادات ، كذلك فهي بمثابة عقد مبرم بين فئات المجتمع في مجال التعليم مما يعطي التعليم دفعة قوية وأهمية كبيرة .

12 - تطوير مراكز المعلومات والبيانات والإحصاءات ، حيث تتضمن كل ما هو جديد أولا بأول ، ويتم تنسيق وتنظيم تلك البيانات والمعلومات بشكل يسهل طلبها واستدعاءها عند الحاجة ، وكل ذلك بالإمكان عمله عن طريق الحواسيب والبرامج المتخصصة لذلك ، ودولة في مستوى الكويت لن يعجزها الحصول على مثل هذه التقنيات ، بل عدم وجودها هو الشيء غير المقبول .

13 - إنشاء إدارة جديدة خاصة بالبحوث التربوية ، تضم أفرادا على مستوى عال من الكفاءة ، ولديهم خبرات سابقة في هذا المجال ، حيث يكونون متابعين للواقع التربوي وتكون دراستهم في مجال التربية والبحوث والدراسات ، وتتنوع بين تحليل للواقع أو تفسير لمشكلة أو نظرة للمستقبل ، أو لتطبيق مستجدات تخص المجال التعليمي .

14 - يجب أن ترتبط السياسة التعليمية بخطط التنمية على مستوى الدولة ، فالدولة تضع خططها الإنمائية وفق متطلبات ومعطيات الواقع ، وهذه المتطلبات يحتاج تنفيذها لكوادر بشرية تلائمها بل وتنفيذها ، سواء من حيث ما هو موجود أم ما تنتظره من مخرجات التعليم ، كذلك حتى لا يحدث الانفصال بين خطط التنمية ومخرجات التعليم وهذا بالطبع يحتم أن تكون الكفاية الخارجية على مستوى مناسب لخطط التنمية مما يجعل السياسات التعليمية حاضرة دائما أمام الحكومة والمجتمع ، وتعطي العاملين في مجال التعليم الشعور بالمسؤولية الوطنية والقانونية ، فهذا عملهم المحاسبين عليه والعاملين فيه .

15 - يجب أن يولي مجلس الأمة السياسة التعليمية اهتماما ، وأن يكون له دور في صنعها ومتابعتها وسن القوانين والتشريعات المنظمة والملزمة في تنفيذها ومتابعتها ، والوقوف على كل إجراءاتها وما يعترضها .

16 - عند وضع السياسة التعليمية يجب أن يتم ذلك وفق الأساليب والطرق العلمية في هذا المجال كتحويل المشكلة وتحديد البدائل ونقاط الضعف والقوة ومكامن الخلل ، فالأسلوب العلمي أضحى وسيلة مهمة لدراسة كل ما يتعلق بالواقع الإنساني ومنها بالطبع المجال التعليمي ، كما أن عملية صنع السياسة التعليمية بحد ذاتها فن له أصوله ومبادئه ، كذلك تتداخل كثير من العلوم في هذا الجانب كعلم السياسة والإدارة والنفس والاجتماع وغيرها من العلوم .

المراجع:

المراجع العربية:

- 1 - دلال عبد الواحد الهدود (1994) إسهامات التخطيط التربوي في تطوير النظام التعليمي بدولة الكويت ، دراسات تربوية ، المجلد 9 الجزء 67.
- 2- سهيل أحمد عبيدات (2007) السياسة التربوية في الوطن العربي ، الأردن ، عالم الكتب الحديث .
- 3- عبد العزيز عبدالله الجلال (1985) تربية اليسر وتخلف التنمية عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- 4 - عبد العزيز عبدالله الجلال (1995) التربية والتنمية - تقويم لمنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربية ، الرياض ، مطابع سمحة .
- 5 - عبدالله الرفاعي وآخرون (2002) رؤية مقترحة لفلسفة التربية في دولة الكويت ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني لتطوير التعليم العام في دولة الكويت ، الكويت ، وزارة التربية .
- 6 - محمود قمبر (2000) بانوراما الأصول العامة للتربية ، الدوحة ، دار الثقافة .
- 7 - يوسف القاضي (1981) السياسة التعليمية والتنمية ، الرياض .